

الرد المختصر الكافي

على محمود عبدالرزاق الرضواني

في كتابه في الأسماء الحسنى

(محاضرات مفرغة راجعها الشيخ)

كتبه

أبو حازم

محمد بن حسني القاهري السلفي





81 شارع الفندي الجديد متفرع من شارع أحمد عرابي - مساكن عين شمس
القاهرة - جمهورية مصر العربية
الجوال: (002)01007610099 - (002)01140110099
البريد الإلكتروني: dar_sabilelmomnen@yahoo.com
dar_sabilelmomnen@hotmail.com
للتواصل عبر الإنترنت:
https://www.facebook.com/dar sabilelmomnen
حسابنا على تويتر: https://twitter.com/sabilelmomnen

الرد المختصر الكافي
على
محمود الرضواني
في كتابه في الأسماء الحسنى

كتبه

أبو حازم محمد بن حسني القاهري



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م



81 شارع الهدي المحمدي متفرع من شارع أحمد عرابي - مساكن عين شمس
القاهرة - جمهورية مصر العربية

الجوال: (002)01007610099 - (002)01140110099

البريد الإلكتروني:

dar_sabilelmomnen@yahoo.com

dar_sabilelmomnen@hotmail.com

للتواصل عبر الفايسبوك:

https://www.facebook.com/dar.sabilelmomnen

حسابنا على تويتر:

https://twitter.com/sabilelmomnen

بسم الله الرحمن الرحيم

المحاضرة الأولى

الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

فمعنا كتاب نتناوله بالرد -إن شاء الله تعالى-، وهو: «أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة»، الذي أَلَّفه الدكتور محمود عبد الرازق الرضواني -أصلحه الله تعالى-.

هذا كتاب مشهور، أَلَّفه صاحبه منذ سنوات عديدة، وأحدث ضجة كبيرة على الساحة -كما يقال-، وكثرت الردود عليه من المخالفين للمنهج؛ لكن -في حد علمي- لم أقف على ردٍّ من أحد من دعاة المنهج على ذلك الشخص، وعلى كتابه هذا، فأستعين بالله ﷻ، وأسأله الصدق والإخلاص في تناول هذا الكتاب -على ما تيسر-.

والمقصود: الرد المختصر، هذا ليس ردا مفصلا متتبِّعًا للكتاب في كل موضع؛ بل هو يتناول المسائل الرئيسية، التي خالف فيها ذلك الرجل جادة أهل العلم.

ينبغي أولا أن نتعرف على شيء: الرجل أسَّس كتابه على أصل، وهو: أن أسماء الله الحسنى لها شروط معينة ذكرها، وهذه الشروط هي ما توصل إليها، وهذه الأسماء هي ما توصل إليها باجتهاده، هو اجتهد، وجمع نصوصا من الكتاب والسنة دلت على أسماء الله –سبحانه وتعالى–، وهو لم يكتفِ بهذا؛ بل ادعى أن اجتهاده هذا هو الذي يتنزل عليه الحديث قطعا، بمعنى: قولُه ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسما**» هذه التسعة والتسعون هي فقط الذي توصل إليه، بحيث لو جاء أحد باسم آخر غير ما توصل إليه؛ فإنه لا يُقبل؛ لأنه مخالف للشروط التي وضعها في إحصاء الأسماء الحسنى.

وبناء على هذا التأصيل: وضع كتابه كله، وأتى بالمخالفات التي سنتناولها –إن شاء الله تعالى–.

ولا بأس أن نقدِّم برد إجمالي.

فيقال: الذي قال: «**إن لله تسعة وتسعين اسما، مائة إلا واحدة، من أحصاها دخل الجنة**»: هو الذي أمرنا بالاتباع، والثبات على الجادة، والرجل يقول: الأسماء توقيفية، وهذا لا نزاع معه فيه. ويقول: لا بد من الرجوع إلى الكتاب والسنة، وهذا لا نزاع معه فيه؛ ولكن قد علَّمنا الرسول ﷺ أن نثبت على جادة الاتباع

والدليل، وعلَّمنا شيئا في غاية الأهمية، وهو: أنه في مواضع الاجتهاد لا يحلُّ للشخص أن يجزم بأن اجتهاده هو الحق في نفس الأمر، هذا لا يحل، ولا يجوز، والحديث في ذلك في «صحيح مسلم»، عندما كان ﷺ يبعث البعوث، فكان يقول لأمراء هذه البعوث ما معناه: «**إذا أرادوك أن تُنْزِلَهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله؛ ولكن أنزلهم على حكمك؛ فإنك لا تدري أتصيب حكم الله أم لا**» أو كما قال ﷺ.

إذن: في مسائل الاجتهاد لا يجوز للرجل أبدا أن يجزم أن اجتهاده هو الحق، ولا يجوز في مسألتنا هذه أن يقال: إن الأسماء محصورة فيما توصل إليه ذلك الرجل، بحيث يُرفض كل اسم سواها، سواء كان من الأسماء المطلقة، أو من الأسماء المقيدة، وذلك بناء على شروط وضعها، هذه الشروط استبعد من خلالها عددا من الأسماء، وأدخل بمقتضاها عددا من الأسماء، وكل هذا وإن كان قد أصاب في أكثره وغالبه؛ لكن عليه ملاحظات في بقيته، بحيث تكون النتيجة: أن الأمر ليس كما قال.

هو يدَّعي أن الأسماء التسعة والتسعين هي ما توصل إليه، فسوف نثبت -إن شاء الله تعالى- خلاف ذلك، حتى يتبين أن الأمر ليس كما قال.

فهذا تمهيد عرفنا من خلاله الأصل الذي أصَّله ذلك الرجل، وعرفنا الرد الإجمالي عليه، وكما قلت: هذا ليس ردًّا فيه تتبُّع لجميع ما ورد في الكتاب، وإلا فالتتبع يطول، والرجل فعلا عليه ملاحظات في أكثر من موضع؛ لكن الذي يعنيني المسألة الرئيسية، ونسأل الله تعالى التوفيق والتسديد.

يقول في كتابه: «الشرط الأول والأساسي في إحصاء الأسماء الحسنى هو فحص جميع النصوص القرآنية، وجميع الأحاديث التي وردت في السنة النبوية مما وصل إلينا في المكتبة الإسلامية، وهذا الأمر يتطلب استقصاء شاملا لكل اسم ورد في القرآن، وكذلك كل نص ثبت في السنة، ويلزم من هذا بالضرورة فرز عشرات الآلاف من الأحاديث النبوية، وقراءتها كلمة كلمة، للوصول إلى اسم واحد، وهذا في العادة خارج عن قدرة البشر المحدودة وأيامهم المعدودة». انتهى المراد من كلامه.

ويقال: هذا كلام لا دليل عليه، من الذي قال: إنه لا بد في إحصاء الأسماء الحسنى أن يُرجع إلى جميع النصوص التي وردت في الشريعة؟! هذا كلام لا قائل به من أهل العلم، وهو قد

صرح بأن هذا الأمر خارج قدرة البشر المحدودة، **فيلزمه أن النبي ﷺ قد رغَّب في أمر هو خارج قدرات البشر المحدودة.**

ثم إنه بعد ذلك استشهد بكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–، يقول: **وقد كان شيخ الإسلام ابن تيمية يشير إلى صعوبة تتبع الأسماء الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة، ويقول: وتتبع ذلك يطول.**

يطول يعني: بحسب المقام، هو كان في مقامه –رحمه الله– يطول عليه أن يعدد أو يذكر الأسماء الحسنى، أو قصد أن الأمر يطول عمومًا، ربما يأخذ وقتًا كثيرًا إلى حد ما؛ لكنه لم يقل أبدًا إنه شِبه محال كما قال الدكتور –أصلحه الله–، ولهذا لم يزل العلماء من السلف والخلف يذكرون أسماء الله الحسنى ويعدِّدونها بحسب اجتهاد كل واحد منهم، ويؤخذ من جمعهم ويُرَدُّ، هذا كلام صحيح، وهو ما يقول به الرجل، ولا نزاع معه فيه؛ لكن الشاهد أن الفكرة نفسها ليست متوقفة على ما يقول؛ بل هي أمر أسهل من ذلك –إن شاء الله–، **وخصوصًا إذا عرفت أن أسماء الله –تعالى– مطلقة ومقيدة.**

فالاسم المطلق هو: الذي لا يضاف إلى غيره، ولا يُقيَّد بقيد معين، والاسم المقيد: ضده.

فمثلًا: «العليم» من الأسماء المطلقة، و«علام الغيوب» من الأسماء المقيدة.

وهذا شيء كان ينبغي أن نُؤخره؛ لكن اقتضى المقام أن أقوله الآن: الرجل فسَّر حديث الأسماء بتفسير مُحدث لم يسبقه إليه أحد، قال: «**إن لله تسعة وتسعين اسما**» مطلقة «**مائة إلا واحدا**» مقيدة، يعني: الحديث عنده دل على تسعة وتسعين، وتسعة وتسعين: مئة وثمانية وتسعين!! هذا أمر لم يفهمه أحد من أهل العلم مطلقا، وإنما قالوا: «**مائة إلا واحدا**» على سبيل التأكيد لما سبق، فالمطلوب من الحديث -بإجماع العلماء- هو: تسعة وتسعون اسما فقط.

فهو يدَّعي أن هناك تسعة وتسعين اسما مطلقة، وتسعة وتسعين اسما مقيدة، وهذا هو ما دل عليه الحديث، والحديث لا يتنزل إلا على ما جمعه هو، فهذه هي المشكلة.

فالقضية في تفسير الحديث سنأتي إليها في محلها -إن شاء الله تعالى-.

المقصود الآن: أن نبين أن المسألة ليست كما قال: في أن الأمر خارج عن قدرة البشر المحدودة؛ هذا كلام فيه خطأ كبير، لا يصح أن يقوله أحد من أهل العلم.

ومن البَدَهي أن يقال: إن المسألة تحتاج إلى إلمام بالكتاب والسنة، هناك فرق بين هذا الإلمام، وبين ما قاله هو؛ الذي قاله هو: الاطلاع على كافة النصوص، يقول: هذا الأمر يتطلب استقصاء شاملا لكل اسم ورد في القرآن، وكذلك كل نص ثبت في السنة، ويلزم من هذا بالضرورة فرز عشرات الآلاف من الأحاديث النبوية، وقراءتها كلمة كلمة للوصول إلى اسم واحد.

ما دليله على هذا الكلام؟!

المقصود: أن هناك فرقا بين العوام وغيرهم، نحن نقول: ليست المسألة متاحة للعوام، وهذا صحيح؛ لأن العوام بطبيعة الحال ليس لهم إلمام بنصوص الكتاب والسنة؛ لكن إذا تكلمنا على أهل العلم -طلابا، وعلماء-؛ فمن الذي قال: إن المسألة خارجة عن قدرتهم؟!

إذن يمكن أن يقال: المطلوب تسعة وتسعون اسما، ليس في

الحديث أنها مطلقة أو مقيدة، فيأتي الواحد من طلبة العلم -أو من أهل العلم- يجمع تسعة وتسعين اسما: منها ما هو مطلق، ومنها ما هو مقيد، وهذا أمر سهل جدا -إذا فسرناه هكذا-؛ لكن هو الذي ارتقى مرتقى صعبا، اشترط في الأسماء التي يتنزل عليها الحديث: أن تكون مطلقة، ثم إنه انتقل بعد هذا إلى الأسماء المقيدة، وجمع أيضا تسعة وتسعين اسما، وقال: الحديث يتنزل على ما جمعته أنا!!

فهذا الكلام كلام غير صحيح، وهو مخالف للجادة العلمية، ولم يقله أحد من أهل العلم قبل هذا.

نكتفي بهذا القدر، وللحديث بقية -إن شاء الله-، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المحاضرة الثانية

الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

نبتدئ هذه المحاضرة بتتمة الرد على الدكتور الرضواني -أصلحه الله- في الجزء الذي تقدَّم، وهو: **ما أصَّله من أن الأسماء الحسنى إحصاؤها خارج عن قدرة البشر المحدودة.**

الذي دفعه إلى ذلك: أنه فهم الحديث فهما معينا، وهو: أنه يدل على الأسماء المطلقة فقط، ثم وضع شروطا للحصول على هذه الأسماء المطلقة، فخرج بهذه الشروط كثير من الأسماء المشهورة عند العوام -والخواص أيضا-، فهذه هي المشكلة في تأصيله: أنه تصور أن الحديث ليس إلا في الأسماء المطلقة، «**إن لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدا**» أي: هذه التسعة والتسعون لا بد أن تكون مطلقة، غير مضافة أو مقيدة.

فهذا غلط عظيم، وليس الأمر كما قال؛ بل إنه -للأسف- أتى بمُحْدَثَة جديدة، عندما زعم أن الحديث يدل على تسعة وتسعين اسما مطلقة، وتسعة وتسعين اسما مضافة أو مقيدة!!

فهذا أمر لا سلف له فيه إطلاقا، وسيأتي الكلام عليه في محله -إن شاء الله-.

وبناء على ذلك: فإذا أدخلنا الأسماء المضافة في الحديث؛ فإن الأمر عندئذ يصير سهلا ميسورا -بإذن الله تعالى-، ويمكن الحصول على تسعة وتسعين اسما بدون أي مشقة، اللهم إلا مراجعةً للقرآن، لو أننا سنأخذ الأسماء من القرآن فقط؛ فالأمر لا يحتاج إلا إلى مراجعة للقرآن تستغرق بعض الساعات، وعندئذ نحصل -إن شاء الله تعالى- على تسعة وتسعين اسما: منها ما هو مطلق، ومنها ما هو مقيد.

وحتى أدلِّل على هذا، ومن باب الفائدة لإخواني: فهذه تسعة وتسعون اسما من أسماء الله تعالى، منها ما هو مطلق، ومنها ما هو مقيد، انتقيتها من نحو مائة وثلاثين اسما، وهذه الأسماء كالتالي:

الرحمن، الرحيم، أرحم الراحمين، الملك، المليك، مالك الملك، القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر، الخالق، الخلّاق، أحسن الخالقين، البارئ، المصور، الحي، القيوم، السميع، البصير، العظيم، الواحد، الأحد، الصمد، العلي، الأعلى، المتعال، القهار، الأكرم، الرزاق، العليم، علام الغيوب، عالم الغيب والشهادة، الرب،

الحكيم، اللطيف، الخبير، الوهاب، القدير، المقتدر، الأول، الآخر، الظاهر، الباطن، الشكور، الشاكر، الحليم، الودود، البر، القريب، المجيب، الفتاح، الغفار، الغفور، غافر الذنب، التواب، قابل التوب، الولي، المولى، الحميد، المجيد، الهادي، النصير، الواسع، الكبير، العفو، الرؤوف، الإله، الغني، الكريم، الحق، المبين، القوي، المتين، الوارث، فاطر السماوات والأرض، بديع السماوات والأرض، نور السماوات والأرض، رفيع الدرجات، شديد العقاب، سريع العقاب، سريع الحساب، ذو الطول، ذو المعارج، ذو الفضل العظيم، ذو الجلال والإكرام، أحسن الخالقين، خير الرازقين، خير الفاتحين، خير الفاصلين، خير الحاكمين، خير الغافرين، خير الناصرين، أحكم الحاكمين، محي الموتى، أهل التقوى، أهل المغفرة.

هذه تسعة وتسعون اسما: منها ما هو مطلق، ومنها ما هو مقيد، ولا إشكال أبدا عند أهل العلم أن هذا يدخل في الحديث، وإن كان عامة من جمع أسماء الله تعالى من قديم -من أيام الوليد بن مسلم، إلى وقت الناس هذا- قد ركَّزوا على الأسماء المطلقة؛ لكن هذا ليس معناه إخراج الأسماء المقيدة من الحديث؛ لأن الحديث مطلق: «**إن لله تسعة وتسعين اسما**»، يعني: هناك من

أسماء الله تسعة وتسعون، فهذه التسعة والتسعون أعمُّ من أن تكون مطلقة أو مقيدة، فإذا أدخلت الأسماء المقيدة في العدد؛ فهذا أمر لا نكير فيه، ولا إشكال.

إذن: فَهْمُ الدكتور للحديث على أنه يتنزل على أسماء مطلقة فقط: هذا فهم غير صحيح.

نعود إلى الكتاب:

ذكر كلاما يتعلق بالجهد الذي بذله في جمع هذه الأسماء، والاعتماد في ذلك على الدراسة الحاسوبية باستخدام الحاسب الآلي، يقول: «فقد ظهرت مفاجأة لم تكن في الحسبان، تلك المفاجأة تتمثل في أن ما تعرف الله به إلى عباده من أسمائه الحسنى التي وردت في كتابه وصح في سنة رسوله ﷺ: تسعة وتسعون اسما وردت بنصها، كما أشار النبي ﷺ إجمالا إلى العدد المذكور في الحديث المتفق عليه، وذلك عند تمييزها عن الأوصاف، وإخراج ما قُيِّد منها بالإضافة، أو بموضع الكمال عند انقسام المعنى المجرد وتطرق الاحتمال، هذا مع تحري ثبوتها بالنص، وتتبعها بالدليل ٠ كما سيأتي ذكره وبيانه بالتفصيل-. فالشروط التي استُخرجت من القرآن والسنة، أو الضوابط التي

انتُهجت في إحصاء الأسماء بعد البحث الحاسوبي والاستقصاء: لم تنطبق إلا على تسعة وتسعين اسما من جملة ما ورد في القرآن والسنة، وما استخرجه أو نقله المتوسعون من العلماء دون تحقيق، والذي يزيد عن المئتين والثمانين اسما. وليس في الأمر تكلف أو افتعال، أو تعسف أو تحايل على واقع الحال، أو محاولة مني لجعل عدد الأسماء الحسنى محصورا في تسعة وتسعين اسما بصورة أو بأخرى؛ بل كانت مفاجأة غير متوقعة -كما سيرى القارئ-، فالأمر في إحصاء الأسماء الحسنى أصبح الآن مرهونا بشروط أو قواعد أو ضوابط أو أسس يستطيع من خلالها كل باحث من العامة والخاصة، مهما كانت درجته العلمية أو حصيلته الثقافية، إذا تجرد من النوازع النفسية وغلبة الطبع لما اعتاد عليه من الموروثات الثقافية؛ يستطيع أن يطبقها بدقة على كل نص عند إحصائه للأسماء الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة، وسيصل -إن شاء الله- إلى النتيجة ذاتها التي توصلنا إليها، ومن ثم يتعرف بسهولة ويسر على العدد الذي ذكره النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه»، انتهى كلامه.

ويقال على كلامه هذا: أنه واضح في أن الأسماء المطلقة

محصورة في هذا الذي توصل إليه، يعني كل اسم سوى هذه الأسماء فإنه لا يعتبر من أسماء الله تعالى؛ لأنه لم يستوفِ الشروط التي وضعها الدكتور.

فهذا كلام غريب، وفي منتهى الخطأ؛ لأن اجتهاده إما أن يكون قطعيا، وإما أن يكون ظنيا، فلا يدّعي هو لنفسه -ولا يدعي أحد- أن اجتهاده قطعي، فلا بد أن يكون ظنيا، فكيف يجوز في الاجتهادات الظنية أن نقول: إن هذا هو المراد من نصوص الكتاب والسنة -هكذا على سبيل الجزم-؟! لو أنه قال: هذه تسعة وتسعون اسما جمعتها بأدلتها، وإذا كان هناك مَن يزيد على هذه الأسماء أو يخالف في هذه الأسماء؛ فهذا أمر صحيح ومقبول؛ لو أنه فعل هذا؛ لما كان عليه من سبيل؛ لكن المشكلة أنه اجتهد في إحصاء الأسماء، وادّعى أنها هي المقصودة من الحديث -جزما-، واجتهاده ظني، لا يصح أبدا أن يُنزَّل الحديث على اجتهاد ظني، ولم يفعل هذا أحد من أهل العلم مطلقا، إنما العلماء الذين جمعوا الأسماء الحسنى جمعوها على حسب اجتهادهم، ولم يقل منهم أحد إن هذا الاجتهاد هو المقصود جزما من الحديث، بحيث إنه لا يصح إدخال أسماء أخرى، أو ما أشبه ذلك.

ويقال أيضا: **إن هناك بعض الأسماء التي انطبقت عليها شروطه، وهو لم يُدخلها في العدد**، وهذا مما يدلك على أن المسألة ظنية، يعني: هو قال: الاسم الفلاني مستوفٍ للشروط، طيب: أليس هناك من ينازعه؟! هذا موجود ومتوقَّع، إذن: لو جاء اسم آخر تنطبق عليه الشروط؛ يلزمه أن يقبله، فالمسألة اجتهادية، يقول: أنا اجتهدت في أن هذا الاسم من الأسماء، وفي أن هذا الاسم ليس من الأسماء؛ فغيره ينازعه ويخالفه، ويقول: بل هو من الأسماء، وتنطبق عليه الشروط التي وضعتَها.

إذن: الفهم الآن في انطباق الشروط: هذا يقول: الشروط منطبقة، وذاك يقول: الشروط غير منطبقة؛ إذن: المسألة في حيز الاجتهاد، وبالتالي فلا يصح أبدا أن يُنزَّل الحديث على ما جمعه.

أيضا: **بالنسبة للأحاديث التي اعتمد عليها في إثبات الأسماء الحسنى: هو مقلِّد فيها**، قلَّد الشيخ الألباني -رحمه الله-، وهذا حقه ابتداء؛ **لكن أحكام الشيخ ليست قطعية**؛ بل يمكن أن يكون الحق والصواب في خلاف حكمه: قد يصحِّح حديثا والراجح فيه الضعف، وقد يضعِّف حديثا والراجح فيه الصحة، وقد يكون هناك أسماء ثابتة بأدلة صحيحة، ولم يأخذها الدكتور ضمن الحساب.

الحاصل -على كل حال-: أن المسألة إذا تأملتَ فيها من الناحية العلمية، وتأملتَ في هذه الأشياء التي ذكرتُها؛ فلا بد أن تخرج بالنتيجة التي هي: أن المسألة ظنية، والعبرة بالحجة، يعني مثلا: لو قال: الاسم الفلاني أنا اعتمدت فيه على تصحيح الشيخ الألباني -رحمه الله-؛ وأنا -أو غيري- يقدم لك حجة على ضعف هذا الحديث؛ فالواجب في حقك أن تأخذ بالحجة، ولا تبقى على التقليد. هذا من أبجديات العلم، فإذا قامت عليه الحجة في أن هذا الاسم ليس من ضمن الأسماء التي أخذها في حسابه؛ فإن هذا يبطل الأمر الذي يقوله ويدعو إليه: أن هذه الأسماء محصورة في العدد الذي توصل إليه. وسيأتي هذا معنا بالمثال -إن شاء الله-، سيأتي معنا أن هناك بعض الأسماء التي استبعدها وهي تنطبق عليها شروطه، وسيأتي أيضا مثال واحد على اسم واحد من الأسماء اعتمد فيه على تصحيح الشيخ، والراجح فيه الضعف.

وللحديث بقية -إن شاء الله-، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المحاضرة الثالثة

الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

نستكمل الرد على الدكتور الرضواني -أصلحه الله-، والآن: انتقل به البحث إلى الكلام على الأسماء المقيدة، فقد سبق البيان: أن أسماء الله تعالى مطلقة ومقيدة، وسبق البيان: أنه فهِم الحديث «**إن لله تسعة وتسعين اسما**» على أنها محصورة في الأسماء المطلقة، ولم يُدخل في حساباته الأسماء المقيدة، ولمَّا تَنبَّه لذلك -لأن الطبعة التي أقوم بالتعليق عليها هي الطبعة الثانية، وهو يقول: إن الطبعة الأولى لما انتشرت؛ حصل هناك استفسار وتعقيب يتعلق بالأسماء المقيدة، أين هي من البحث؟ وما موضعها منه؟-؛ فإذا به -للأسف الشديد- يُفسر الحديث النبوي تفسيرا مبتدَعا، ليس له سلف فيه إطلاقا، وهو أنه جاء بتمام الحديث: «**مائة إلا واحدا**»، فاعتبره يدل على تسعة وتسعين اسما أخرى، وهي أسماء مقيدة!! فالحديث عنده دَلَّ على مائة وثمانية وتسعين اسما، لا على تسعة وتسعين فقط!! فهو قال: إن

لله تسعة وتسعين اسما: هذه هي الأسماء المطلقة، مائة إلا واحدا: هذه هي الأسماء المقيدة؛ ومن ثَمَّ شرع في جمع الأسماء المقيدة بدلالاتها، وسيأتي التعليق عليه فيها حالا -إن شاء الله-.

نتناول كلامه:

يقول: «وقد أظهر البحث الحاسوبي عن ثبوت الأسماء المقيدة بُعدا جديدا لحديث الإحصاء، وإشارة نبوية عظيمة وُضعت بين النصوص، وكأن رسول الله ﷺ يبين لأمته أن المطلق من أسماء الله فيما نزل من الوحي تسعة وتسعون اسما، وأن المقيد منها تسعة وتسعون اسما أيضا، وكلها تضاف إلى اسم الجلالة، في تأكيد للعدد وتنوع للمعدود، لا سيما أن العدد المعين بتسعة وتسعين ذُكر في نص الحديث النبوي بطريقتين مختلفتين، إحداهما: طريقة مطلقة في نص قوله ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسما**»، وطريقة مقيدة في قوله ﷺ: «**مائة إلا واحدا...**» حيث ذكر لفظ المائة ثم قيده بالاستثناء» انتهى كلامه.

هذا تفسير في غاية الغرابة! ويكفي في هذا المقام أن ننقل كلاما واحدا فقط جمع شتات كلام العلماء في هذا الموضع، وهو

كلام الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في تفسير هذا الحديث من «فتح الباري»، قال: «**وقال جماعة من العلماء: الحكمة في قوله** «**مائة غير واحدا**» **بعد قوله** «**تسعة وتسعون**»: **أن يتقرر ذلك في نفس السامع؛ جمعًا بين جهتي الإجمال والتفصيل، أو دفعًا للتصحيف الخَطِّي والسمعي**» انتهى كلامه.

هذا هو ما عليه أهل العلم، هذا هو الموجود في الشروح، لا يُعلم إطلاقا أن هناك من قسَّم الحديث بهذا التقسيم، ونزَّله بهذا التنزيل.

وقد تعرض هو لهذا الاشكال، فلننظر كيف أجاب عنه:

قال: «وربما يُعقب البعض بأن ذلك المعنى لا يصح؛ لأنه غير مسبوق في كلام السابقين، فلم يذكر أحد من قبل أن الأسماء المطلقة تسعة وتسعون اسما، وأن الأسماء المقيدة تسعة وتسعون. والجواب: أن هذا الاعتراض قد يصح إن كان المعنى المشار إليه كلاما ظنيا مرسلا بغير دليل أو بينة، ودون عَدِّ الأسماء التوقيفية سردا، وذكرها بنصوصها اسما اسما، سواء كانت مطلقة أو مقيدة، أما اعتراض المعترض وهو يرى الأسماء التوقفية

ظاهرة بينه بأدلتها النصية، ووضوح إحصائها بأعيانها في كل قائمة عددية، فاعتراضه دليل واضح على أنه عريض القفا في مثل هذه الجزئية؛ لأن فهم سلف الأمة للكتاب والسنة ما هو إلا خبر ثابت يتطلب التصديق، وأمر ثابت يتطلب التنفيذ، وطالما ثبت النص التوقيفي، وتم استخراج الأسماء في إحصائها العددي بأدلتها الظاهرة، سواء كانت مطلقة أو مقيدة؛ فليس لمن لديه شيء في معرفة المنهج إلا اتباع النصوص التي يفسر بعضها بعضا» انتهى كلامه.

الرجل لما انتبه إلى هذا الاشكال؛ كيف أجاب عنه؟

قال: هذا الاعتراض لا يصلح ما دُمْتَ قد رأيتَ الأسماء بأدلتها.

فنقول: **وما الدليل أصلا على حصر الأسماء في هذا العدد الذي توصلتَ إليه؟**

الرجل يقول: أسماء الله تعالى ليست محصورة في التسعة والتسعين، وهذا كلام أهل العلم؛ لكن الأسماء التي تعرَّف الله بها إلى عباده محصورة عنده في هذه التسعة والتسعين.

فما الدليل على ذلك أصلا؟! كَوْنِي أرى الاسم بدليله: هذا لا يعني أنه هو المراد من الحديث جزما، إنما الحديث قال: «**إن لله تسعة وتسعين اسما، مائة إلا واحدا، من أحصاها دخل الجنة**» يعني: من أحصى –من جملة أسماء الله التي تعرَّف بها إلى عباده– تسعة وتسعين اسما؛ دخل الجنة.

إذن: حتى الأسماء التي تعرف الله بها إلى عباده ليست محصورة في التسعة والتسعين، أو المائة والثمانية والتسعين؛ هذا كلام مبتدَع، لا دليل عليه إطلاقا، وسيأتي ما يقصم ظهره تماما في هذه الجزئية –إن شاء الله–.

نعود إلى الكلام الذي كنت أنقله:

يقول: «صحيح أنه قد تقصر وجهة النظر لدى البعض في تقييد اسم، أو تختلف في إطلاقه؛ لكن ذلك في الغالب مرده إما إلى اختلاط الأمر على كثير من المنتسبين للسلفية، وتأثُّرهم بالمناهج الكلامية البدعية في فهم قضية العلاقة بين العقل والنقل، أو مردُّه إلى خوض البعض في باب من العقيدة لم يتقنه، فيتزبب فيه قبل أن يتحصرم، ويتكلم في المسألة بما لا يحسنه.

لكن ما نؤكده الآن: أن قول النبي ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسما، مائة إلا واحدا**» يدل على وجود تسعة وتسعين اسما مطلقا، وكذلك مائة إلا واحدا من الأسماء المقيدة، وردت بنصها الصريح في القرآن وصحيح السنة، راعينا في استخراجها بالبحث الحاسوبي الدقة على قدر المستطاع» انتهى كلامه.

ونقول: سيأتي -إن شاء الله تعالى- بالدليل أن من يخالفه هو الأَوْلى بالدليل، فهو الآن يقول: الأمر فيه اختلاف في وجهات النظر، والذي يخالفه: اختلط عليه الأمر، وتأثَّر بالمناهج الكلامية البدعية، أو خاض في باب من العقيدة لم يتقنه، فتزبب قبل أن يتحصرم... إلى آخر كلامه.

المشكلة -كما قلتُ، وأكرِّر دائما-: **الذي عنده طرح جديد: ليس له أن يشتدَّ في عرضه؛ لأن المسألة تحور عليه، ولو كِلْنا له بنفس المكيال؛ فسنقول فيه الكثير والكثير**، وسيأتي -إن شاء الله تعالى- ما يدل على جهله الفاضح، وعلى أنه لم يُوفَّق في هذا الأمر، الذي ادعى أنه إعجاز نبوي! وأنه اكتشاف مذهل!

يقول: «ومن ثَمَّ، فإنه يمكن الآن بعد دراسة دقيقة في باب

أسماء الله الحسنى تقرير الأمور الاعتقادية التالية:

الأمر الأول: أن أسماء الله ﷻ الحسنى الكلية غير محصورة في عدد معين، فالعدد الكلي لا يعلمه إلا الله؛ لما ثبت من حديث عبد الله بن مسعود -حديث معروف: «أسألك بكل اسم هو لك...» فالرجل أورده بنصه.

قال: «الأمر الثاني -**انتبه لهذا**-: أن الله ﷻ تعرف إلينا في كتابه وفي سنة رسوله ﷺ بجملة من أسمائه تناسب الحكمة من وجودنا في دار الابتلاء، وتُظهر توحيد الله بتحقيق مقتضى هذه الأسماء، وقد حدد النبي ﷺ عددها بتسعة وتسعين اسما، مائة إلا واحدا، وقد وُجد بالبحث الاستقصائي الذي تناول كل ما ورد - **انظر إلى الدعوى العريضة!**- من أسماء الله بنصها في الكتاب وصحيح السنة: أن المطلق من أسماء الله في الكتاب والسنة عدده تسعة وتسعون اسما، وأن المقيد منها تسعة وتسعون اسما أيضا، تضاف جميعها إلى اسم الجلالة، ومن ثَمَّ يكون المجموع مع اسم الجلالة: مئة وتسعة وتسعين اسما، وردت جميعها في نصوص الكتاب وصحيح السنة» انتهى كلامه.

ننظر الآن إلى الأسماء المقيدة التي أتى بها، ارجعوا إلى الكتاب -لأنني طبعا لن أسرد الأسماء المقيدة التي أتى بها، وتناقض فيها تناقضا فاحشا، وقد ذكرتُ أن الرد مختصر-، فارجعوا إلى الكتاب: الطبعة الثانية، المجلد الأول، صفحة اثنين وأربعين، وثلاثة وأربعين؛ **ستجدون أن الرجل -بمجرد النظر- فاته: «مالك الملك»، و«خير الرازقين»**، هذا بمجرد النظر دون تتبع، ولو رجعتم إلى الأسماء التي أتى بها العبد الفقير طويلب العلم؛ فستجدون المزيد من الأسماء التي فاتت ذلك الرجل.

إذن: قُضي عليه تماما، وقُصم ظهره تماما في هذا الموضع؛ لأنه يدَّعي أن الأسماء محصورة في هذا العدد! فها قد جئناك بأسماء أخرى: اسمان فقط، لو تتبعنا سنجد المزيد، فحتى الأسماء التي تعرَّف الله بها إلى عباده ليست محصورة في هذا الحديث -حتى على تفسيره المبتدَع، الذي هو يشمل مئة وثمانية وتسعين اسما-، أسماء الله تعالى التي تعرف بها إلى عباده أكثر من هذا العدد، **وها قد جئنا -بالدليل- بما فاته -بمجرد النظر-، اسمان فقط من أشهر الأسماء المقيدة!!**

فهذا من عدم التوفيق؛ لأن الرجل ارتقى مرتقى صعبا، وهو الذي تَبَوَّأ شيئا لم يُحسنه من المعتقد، وإن كان متخصصا في المعتقد؛ لكنه دخل في هذا الباب بطريقة معينة تخالف طريقة أهل العلم، فلا بد أن يصل إلى هذه النتيجة.

فعليه الآن أن يستدرك هذا الذي فاته، وأن يضيفه إلى جملة الأسماء، وسنرى الأسماء في النهاية كم ستكون؟! بل سيأتي التعقُّب عليه في بعض الأسماء التي ردَّها؛ لأنها -بزعمه- لا تتوافق مع شروط الإحصاء التي وضعها.

فالحاصل في مجلسنا الليلة: أنه تمَّ التعرض لتفسيره المبتدع لحديث الإحصاء، وتم الإثبات -بالدليل السهل في غاية السهولة، دون أي تتبع للأسماء التي جاء بها- أن أسماء الله تعالى ليست محصورة فيما قاله، **وبهذا ينهدم بحثه من أوله إلى آخره، ولدينا مزيد -إن شاء الله تعالى-.**

وللحديث بقية -إن شاء الله-، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المحاضرة الرابعة وهي الأخيرة

الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

نستكمل الرد على الدكتور الرضواني -أصلحه الله-، والمواضع التي نتناولها الليلة -إن شاء الله-:

الموضع الأول: هو في عدم احتجاجه بالموقوف الذي له حكم الرفع.

قال: «أما «الأعزُّ» -يعني: اسم الله «الأعز»؛ فلم يرد مرفوعا، وإنما ورد موقوفا على ابن مسعود رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنهما: «رب **اغفر وارحم، وأنت الأعز الأكرم**»، واعتبار الموقوف في حكم المرفوع عند بعض المحدثين لا يكفي لإثباته، وشأنه في ذلك شأن القراءة الشاذة التي صحت عن عمر بن الخطاب، ورواها الإمام البخاري في «صحيحه»، عندما قرأ: ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] في آية الكرسي: «الْحَيّ الْقَيَّام»، وهي من حيث الصحة أَثْبَتْ مِن رواية «الأعز» انتهى المراد من كلامه.

وهو سقطة علمية كبيرة:

أولا: الموقوف الذي له حكم الرفع ليس كذلك عند **بعض المحدثين** -على حد قوله-، وإنما هو عند **جميع المحدثين**، هذا اتفاق أهل الحديث: الموقوف الذي له حكم الرفع يُحتج به كالمرفوع تماما، وإنما خالف في ذلك شرذمة من الأصوليين لا يُلتفت إليهم، ونُقل عن نفر يسير لا يتجاوز الواحد أو الاثنين من المحدثين؛ لكن قولهم هذا شاذ، لا يُلتفت إليه، وليس العمل عليه.

ثانيا: أنه شبَّه الموقوف الذي له حكم الرفع بالقراءة الشاذة، وهذا غلط عظيم؛ لأن الموقوف الذي له حكم الرفع حجة عند المحدثين كافة -كما قلتُ-، وأما القراءة الشاذة؛ فالخلاف فيها مشهور بين أهل الأصول والفقه، فلا يمكن أن يُقارن أحدهما بالآخر، ثم إن من احتج بالقراءة الشاذة أجراها مجرى خبر الواحد الذي يُحتج به، فالمسألة خلافية، والخلاف فيها سائغ محتمل، فلو أن هناك من خالف المؤلفَ في اسم الله «القيّام»، فأثبته؛ فإنه لا حرج عليه، إذا كان يحتج بالقراءة الشاذة، وهذا هو

الذي ترجح عنده، وكلُّ هذا يصُبُّ في مَصَبٍّ واحد، وهو: أن المسألة اجتهادية، ليست قطعية.

ثم يقال له أخيرا في هذا الموضع: **الموقوف الذي له حكم الرفع، هل هو حجة أصلا، أو لا؟** إن كان لا يحتج به أصلا؛ فالله المستعان! هو في هذا مخالف لسبيل أهل العلم جملة؛ وإن كان يحتج به في الفقه نفسه دون العقيدة؛ فالسقطة هنا أكبر؛ لأن الحجة لا فرق فيها بين موضع وآخر من الدين: إذا كان حجة في الفقه؛ فإنه حجة في الاعتقاد، **وإلا فالمؤلف في هذه الحالة يشابه المعتزلة وأهل الكلام، الذين يحتجون بأحاديث الآحاد في الفقه لا في العقائد!!**

الموضع الثاني: بالنسبة للأسماء التي استبعدها.

نكتفي بمثال واحد، وهو اسم الله «الهادي».

يقول الدكتور: «فقد ورد في جميع المواضع مقيدا بالإضافة، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴿٣١﴾﴾ [الفرقان]، والمعنى: كفاك ربك هاديا لك ونصيرا، نُصب على الحال أو التمييز، أي: يهديك وينصرك، فلا تُبال بما عاداك» انتهى كلامه.

فيقال باختصار: اسم «الهادي» اقترن باسم «النصير»، و«النصير» من أسماء الله؛ فكيف لا يكون «الهادي» من أسماء الله تعالى؟! فهذا تناقض منه!

هو يعتمد على الحَرْفِيَّة، يقول: «النصير» جاء معرَّفًا بالألف واللام، وأما «الهادي»؛ فإنه لم يأت كذلك!

نأتي إلى مسألة الحرفية والاشتقاق، يقول: «يدخل في معنى الإطلاق اقتران الاسم بالعلو المطلق، لأن معاني العلو جميعَها، سواء علو الشأن، أو علو القهر، أو علو الذات والفوقية: هي في حد ذاتها إطلاق، فالعلو يزيد الإطلاق كمالا على كمال، وجلالا فوق الجلال، وقد ذكر الله من أسمائه الحسنى: «القدير»، فقال: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٦﴾ [الحشر]، حيث ورد الاسم في الآية مطلقا معرَّفًا ومُنَوَّنًا، مرادا به العلمية، ومقرونا بمعاني العلو والفوقية، وفي موضع آخر ذكره مطلقا فقط من غير اقتران بالعلو، فقال سبحانه: ﴿۞ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجۡعَلَ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَ ٱلَّذِينَ عَادَيۡتُم مِّنۡهُم مَّوَدَّةٗۚ وَٱللَّهُ قَدِيرٞۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٧﴾ [الممتحنة]، وعند المقارنة بين الموضعين: نجد أن العلو والفوقية على كل شيء، لا يحد من إطلاق

الوصف، بل يزيده كمالا على كمال، وجمالا فوق الجمال، ومن ثَمَّ فإن كل اسم اقترن بمعاني العلو أو الفوقية، فهو مطلق في الدلالة على الحسن والكمال، يفيد المدح والثناء على الله ﷻ بنفسه، كقوله تعالى في اسمه «المقيت»: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ مُّقِيتًا ﴿٨٥﴾﴾ [النساء]، وقوله في اسمه «الشهيد»: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ شَهِيدٌ ﴿٤٧﴾﴾ [سبأ]، وكذلك اسم الله «الحفيظ» في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَفِيظٌ ﴿٢١﴾﴾ [سبأ]» انتهى المراد من كلامه.

فيقال: **من أسماء الله تعالى التي ينطبق عليها هذا المعنى: المحيط**، وهو استبعده؛ لأنه مضاف أو مقيد، جاء في النص: ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٍ مُّحِيطُۢ ﴿٥٤﴾﴾ [فصلت]، **إذا كان الاسم يؤخذ عنده من صيغة «على كل شيء»، ولا يؤخذ من صيغة «بكل شيء»؛ فأي تناقض أوضح من هذا؟!** ما الفرق بين قوله: «على كل شيء»، وقوله: «بكل شيء»؟! ثم إن الإحاطة من معاني فوقية الله -تبارك وتعالى- من معاني علو الله: الإحاطة، وكلام العلماء فيها معروف: الإحاطة منها إحاطة ذاتية، بمعنى: أن الله تعالى فوق المخلوقات، يحيط بهم من جميع الاتجاهات، وكلام شيخ

الإسلام في ذلك معروف، لا يخفى على المؤلف -إن شاء الله-.

إذن: بناء على كلامه: لا بد أن يُضاف اسم الله «المحيط»، والتفريق بينه وبين ما ذكر من الأسماء: تفريق متناقض، لا دليل عليه.

ثم إنه يعتبر الحرفية، فكان ينبغي أن يسير على حرفية النص، فيقول: «المقيت على كل شيء»، «الحفيظ على كل شيء»، «القاهر فوق عباده»؛ لا بد أن يقول كما قال النص، النص قال: «القاهر فوق عباده»، والدكتور قال: «القاهر»، يعني: أخذ منه اسما مطلقا؛ فهذا اشتقاق -شاء أم أبى-، وهو يحارب الاشتقاق، ويقول: إن أسماء الله تعالى ليست مشتقة، وهي توقيفية على النص، إلى آخر تنظيراته التي أتى بها.

وبمناسبة التوقيف والاشتقاق تذكرتُ شيئا: عندما قال الصحابة: «الأعزُّ»، هو يقول: ليس حجة، فنقول: **هذا الأثر بين أمرين: إما أن يكون له حكم الرفع، وإما أن يكون باجتهاد، فإن كان في حكم الرفع فهو حجة، ولا يجوز لك أن تخالف -كما قلتُ منذ قليل-، وإن كان باجتهادٍ فالصحابة قد اشتقوا!!** اشتقوا «الأعز» من «العزيز» -مثلا-.

الموضع الثالث: التنبيه على المسألة الحديثية.

قد ذكرتُ أن من الأحاديث التي اعتمد عليها ما الراجح فيه الضعف، وقد اكتفيتُ بمثال واحد، لم أتتبعه في جميع الأحاديث التي أتى بها من السنة، إنما اكتفيتُ بحديث واحد فقط، وهو الذي جاء فيه اسم الله «السِّتِّير»، وإليك التخريج والبيان:

عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبَرَازِ بِلَا إِزَارٍ، فَصَعَدَ الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «إِنَّ اللهَ عز وجل حَيِيٌّ سِتِّيرٌ، يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتْرَ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ؛ فَلْيَسْتَتِرْ».

الحديث معلول، والصواب فيه الإرسال.

رواه عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي، عن عطاء؛ واختلف على عبدالملك:

* فقال زهير بن معاوية: عن عبد الملك، عن عطاء، عن يعلى بن أمية(١).

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٠١٢) [ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» (١/ ٣٠٥)]، والنسائي (٤٠٦).

واللفظ لأبي داود، وللنسائي: «**إِنَّ اللهَ عز وجل حَلِيمٌ حَيِيٌّ سِتِّيرٌ**».

* وقال أبو بكر بن عياش: عن عبد الملك، عن عطاء، **عن صفوان بن يعلى ابن أمية**، عن أبيه[(١)].

* وقال عبدة بن سليمان: عن عبد الملك، عن عطاء، **مرسلا**[(٢)].

وخولف عبد الملك:

* فرواه ابن جريج، عن عطاء، **مرسلا**[(٣)].

وهذا هو الصواب؛ ابن جريج أثبت من عبد الملك -

---

(١) أخرجه أحمد (٢٩/ ٤٨٤)، وأبو داود (٤٠١٣)، والنسائي (٤٠٧)، والسَّرَّاج في «حديثه» (٨٤٤، ٢٣٨٧)، والطبراني (٢٢/ ٢٥٩-٢٦٠)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٣٠٥) [من جهة أبي داود] وفي «الشعب» (٧٣٩٣) وفي «الآداب» (٥٧٤) وفي «الصفات» (١٥٧)؛ مختصرا.

(٢) أخرجه هَنَّاد في «الزهد» (٢/ ٦٢٨)، وفيه: «**إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ حَلِيمٌ سِتِّيرٌ**».

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١/ ٢٨٨)، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: لَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَبْوَاءِ؛ أَقْبَلَ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ يَغْتَسِلُ بِالْبَرَازِ عَلَى حَوْضٍ، فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَامَ، فَلَمَّا رَآهُ قَائِمًا؛ خَرَجُوا إِلَيْهِ مِنْ رِحَالِهِمْ، فَقَالَ: «**إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ يُحِبُّ الْحَيَاءَ، وَسِتِّيرٌ يُحِبُّ السَّتْرَ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ؛ فَلْيَتَوَارَ**»، فَقَالَ -حِينَئِذٍ- عَبْدُ اللهِ بْنُ عُبَيْدٍ، وَيُوسُفُ بْنُ الْحَكَمِ: قَدْ قَالَ مَعَ ذَلِكَ: «**اتَّقُوا اللهَ**»، وَقَالَ: «**لِيُفْرِغْ عَلَيْهِ أَخُوهُ، أَوْ غُلَامُهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ؛ فَلْيَغْتَسِلْ إِلَى بَعِيرِهِ**»، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ قَوْلًا، كُلُّهُ فِي ذَلِكَ».

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٣٩٤)، من وجه آخر، عن ابن جريج، بنحوه.

وخصوصا في عطاء-، وقد رأيتَ أن عبد الملك اختُلف عليه(١).

والحديث رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عطاء، واختلف عنه سندا ومتنا(٢)؛ وهو ضعيف.

انتهى التخريج.

فهذا هو ما تؤيده الحجة الواضحة، وإن كان من العلماء من صحح الحديث؛ لكن الحجة البينة -عند كل طالب حديث- تؤيد أن الحديث ضعيف، ليس بصحيح.

إذن: عليه أن يقبل الحجة، هو يقول: إذا أتيتكم باسم من

---

(١) قال ابن رجب في «الفتح» (١/ ٣٣٤): «وقد قيل: إن في إسناده انقطاعـًا؛ ووصله بعض الثقات، وأنكر وصلَه أحمدُ، وأبو زرعة» اهـ.

قلت: وقدح أبو حاتم -أيضا- في وصله -كما في «العلل» لابنه (١/ ٤٣١)-، وكلام أبي زرعة انظره في (٦/ ٢٦٤).

وهذا منهم جميعا بالنظر إلى الاختلاف على عبد الملك بن أبي سليمان فقط، فرجحوا الرواية المنقطعة على الموصولة، ولم يتعرضوا لرواية ابن جريج.

وقد صحح الروايةَ الموصولةَ: النوويُّ في «الخلاصة» (٥١٤)، والألباني في «الإرواء» (٧/ ٣٦٧).

والقول ما قال الأئمة؛ رحم الله الجميع.

(٢) أخرجه وكيع في «الزهد» (٣٨٧) [وعنه: أحمد (٢٩/ ٤٨٣)، وهَنَّاد في «الزهد» (٢/ ٦٢٨)]، والبُرْجُلاني في «الكرم والجود» (٣٠).

أسماء الله تعالى، وفيه الحجة من الكتاب والسنة؛ فلازم عليكم أن تقبلوه. فنقول: نعم، لا شك، وليس الاعتراض على الرجل في هذا، إنما الاعتراض عليه في الحصر -كما قلتُ مرارا وتكرارا-.

فالشاهد -بالنسبة للحديث- أنه يقول: العبرة بالحجة والدليل، لا بالتقليد. فنقول: عليك الآن أن تلتزم بالحجة، حتى وإن كنتَ لستَ من أهل الفن؛ لأن الحجة إذا عُرضت عليك؛ فلا بد أن تقبلها وتأخذ بها، لا يحل لك أن تخالفها، **وغاية الأمر -على التنزل الشديد- أنه يقال له: قد ثبت بالدليل العلمي أنه ليس جميع الأحاديث التي احتججت بها ثابتة، فالمسألة دائرة بين احتمالين: إما أن يكون هناك قطع، وإما أن يكون هناك ظن، فقد تبين بالدليل العلمي أن اجتهادك ظني، لا يجوز لك أن تجزم بأن الأسماء التي عناها النبي ﷺ هي هذه التي توصلتَ إليها.**

إنصافا له -لأنه رد على هذا الموضع-، فسنأتي بكلامه، مع التعقيب عليه -إن شاء الله-.

يقول: «بخصوص مسألة القطعي والظني في الأمور الاعتقادية: فإن المعروف عن الصحابة والتابعين أنهم كانوا

يتلقون نصوص القرآن وما ثبت في السنة بالتصديق والتسليم، ويقابلونها بالخضوع والحب والتعظيم، لا يفرقون فيها بين متواتر وآحاد؛ بل جميع ما صح وثبت عن رسول الله ﷺ وحيٌ من الله إلى سائر العباد، لا بد لهم أن يصدقوا خبره بشرط اليقين، ولا بد من تنفيذ أمره بكمال الانقياد» انتهى كلامه.

فنقول: هذا كلام جميل، **وأهل العلم لم يفرقوا بين المرفوع تصريحا والمرفوع حكما، فلماذا فرقت أنت؟!!**

ثم تكلم بعد هذا على قضية: أن أحاديث الآحاد لا تدل على اليقين في أمور الاعتقاد؛ فيلزم من ذلك ردُّ السنة كأساس للإسلام؛ وهذا طبعا كلام صحيح لا اعتراض عليه فيه.

ثم يأتي بعد ذلك إلى المراد:

يقول: «إن الكلام عن نتيجة البحث لا يقال فيها كما ذكر البعض هل هي قطعية أو ظنية؟ بل ما يقال فيها: إن الأمر أسفر عن بيان الأسماء الحسنى الثابتة في القرآن وصحيح السنة، فهل يردها المسلم لأنه لم يألف سماعها في الأسماء المشتهرة من مئات السنين؟!» انتهى كلامه.

وهذه حيدة عن محل النزاع -إن كان قد فهمه-! لأن الرجل رد عليه كثيرون، وأنا لم أطلع على كل الردود، إنما اطلعت على رد واحد فقط، واستفدت منه أمورًا يسيرة، والمفروض أن يكون محل النزاع واضحا وبيّنًا، لا أدري كيف لم يفهمه الرجل إلى الآن؟!

موضع النزاع ليس في الأسماء التي جاء بها، وأيَّدها الدليل الصحيح، ونَعَمْ: كل اسم جاء بدليله الصحيح الصريح في الكتاب والسنة؛ فواجب على كل مسلم أن يقبله، ويؤمن به، حتى وإن كان في غير الأسماء المشتهرة التي يعرفها الناس، وحتى في الأسماء المشتهرة: لو قام الدليل على أن بعضها ليس مما يصلح أن يُسمَّى الله تعالى به؛ فهذا أيضا لا بد من قبوله.

فليس هذا هو محل النزاع، **إنما محل النزاع في جزم الرجل بأن الأسماء التي تعرَّف الله بها إلى عباده هي هذه الأسماء التي جاء بها، هذا هو موطن النزاع، وقد تعرَّض هو لحديث الإحصاء، وفسره تفسيرًا مبتدعًا لا سلف له فيه -كما أوضحتُ هذا في المحاضرة الماضية بالتفصيل-**، فهذا هو موطن النزاع.

من الذي قال: إن اجتهادك قطعي، حتى تقول هذا؟! هذه مسألة ظنية، **فمن زاد عليك؛ وجب عليك أن تأخذ بالزيادة -إذا كانت بالدليل-، ومن خالفك في بعض ما جئتَ به؛ فواجبٌ عليك أن توافقه -ما دام قد جاء بالدليل-، هذا هو المراد**، ليس المراد ما قال، هذه حيدة عن محل النزاع.

وبهذا ينتهي المراد من الرد على الدكتور، وقد ذكرت أن الرد مختصر، وأرجو أن يكون كافيا -إن شاء الله تعالى-، وإلا فلو فُتح المجال؛ فالرجل عليه ملاحظات كثيرة.

نسأل الله تعالى أن يهدينا جميعا إلى الخير والحق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

الفهرس